

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، والذي أنشأ به المجلس وجوداً متعدد الأبعاد في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى للمساعدة على تهيئة الظروف الأمنية المواتية للعودة الطوعية الآمنة والدائمة للاجئين والمشردين. وطلب المجلس إليّ في ذلك القرار أن أقدم له تقريراً كل ثلاثة أشهر عن الحالة الأمنية والإنسانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة، وعن التقدم المحرز في تهيئة ظروف أمنية مواتية لعودة اللاجئين والمشردين. ويغطي هذا التقرير أهم التطورات التي استجدت منذ تقديم آخر تقرير لي في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/488)، بما في ذلك أعمال التحضير لنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي والشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية.

ثانياً - معلومات مستكملة عن التطورات المستجدة مؤخراً

ألف - التطورات السياسية

٢ - طرأت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطورات متباينة بالنسبة للحالة السياسية والأمنية في تشاد. ففي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وقعت الحركة الوطنية للخلاص وتنظيم الأحزاب السياسية من أجل حماية الدستور اتفاقاً مع حكومة تشاد بشأن تعزيز العملية الديمقراطية. واتفقت الأطراف على جملة أمور منها تأجيل انتخابات عام ٢٠٠٧ التشريعية إلى أواخر عام ٢٠٠٩ بحيث يمكن إجراء تعداد للسكان يجري بعده استكمال سجل الناخبين؛ وتنقيح تشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ وإعادة تشكيل الهيئة الانتخابية بحيث تتألف من أعداد متساوية من ممثلي الأحزاب السياسية؛ وتمديد ولاية الهيئة التشريعية



الحالية إلى حين إنشاء جمعية وطنية منتخبة. وحسبما اتفقت الأطراف، أصدر الرئيس ديبي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، مرسوما بإنشاء لجنة المتابعة والدعم، لمتابعة تنفيذ الاتفاق. وعقدت اللجنة منذ إنشائها عدة جلسات عمل. وشارك في اللجنة بصفة مراقب كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والأمم المتحدة.

٣ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وقّعت حكومة تشاد والجماعات التشادية الرئيسية المسلحة المعارضة في شرق تشاد (اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية وتجمع القوى من أجل التغيير، والوفاق الوطني التشادي واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الأساسية)، اتفاق سلام في سرت بحضور العقيد معمر القذافي، رئيس دولة ليبيا، والرئيس عمر البشير، رئيس السودان. واتفقت الأطراف على احترام الدستور ووقف القتال والعفو عن المتمردين والسماح للجماعات المتمردة بالمشاركة في إدارة شؤون الدولة، وإدماج القوات المتمردة في الجيش الوطني التشادي. واتفقت الأطراف أيضا على عقد اجتماع آخر في طرابلس يضم جميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، وذلك لمتابعة تنفيذ اتفاق سرت. ولم يتم إلى الآن تنفيذ أحكام الاتفاق واندلع القتال من جديد بين القوات المتمردة نفسها (اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، وتجمع القوى من أجل التغيير، والجبهة الموحدة من أجل التغيير) والجيش الوطني التشادي في شرق تشاد.

باء - التطورات الأمنية

٤ - ظلّت الحالة الأمنية في الشرق متزعزعة مع استمرار تحركات المتمردين، وأعمال اللصوصية، وتدهور الأمن على الطرق. ففي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أسفرت الاشتباكات التي وقعت في غيريدا بين جماعتي تاما والزغاوة عن عدد من الإصابات وعن تشريد المدنيين، كما أدت مؤقتا إلى توقف أنشطة المساعدة الإنسانية بصورة اضطرارية. وأبلغ أيضا عن وقوع عدة حالات إعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي، وعن حالات اعتقال واحتجاز للأفراد العسكريين وقوات الدرك. وعقب هذه الاشتباكات، أصدر الرئيس ديبي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ مرسوما بفرض حالة الطوارئ لمدة ١٢ يوما في منطقتي واداي ووادي فيرا ومنطقة بوركو - إنيدي - تيبسي. ولا تزال حالة الطوارئ سارية إلى الآن.

٥ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت قوات الدرك التشادية التي استعانت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساعدة في حماية مخيم كوكو أنغرانا للاجئين (الذي يبعد عن أبيشي بنحو ٢٠٠ كيلومتر) لهجوم شنه متمردو اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، وتجمع القوى من أجل التغيير، مما أسفر عن مقتل موظف وطني وإصابة

موظفين دوليين من العاملين في مجال تقديم المعونة. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أسفرت هجمة مضادة شنها الجيش الوطني التشادي عن قتل عدة أشخاص وجرح عدد آخر.

٦ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أصدر اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية بيانا أعلن فيه الحرب على الجيش الفرنسي وعلى أي قوة أجنبية أخرى توجد في الإقليم الوطني. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس الفرنسي ساركوزي أنه سيتم نشر قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد رغم هذه التهديدات.

٧ - وعقب استئناف الاشتباكات بين الجيش الوطني والجبهة الموحدة من أجل التغيير في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قام الرئيس ديبي بإقالة محمد نور، وزير الدفاع التشادي والقائد السابق للجبهة الموحدة من أجل التغيير، الذي لجأ إلى السفارة الليبية في نجامينا. وأفادت التقارير أن القتال الذي دار مؤخرا في شرق تشاد بين الجيش الوطني وحركات المتمردين قد أسفر عن مئات من الإصابات من جميع الأطراف، مع إدعاء كل طرف بأنه المنتصر في ميدان المعركة. وفي الوقت نفسه، تتبادل الحكومة والجماعات المتمردة الاتهامات بشأن عدم احترام اتفاق سرت. ولم يتم بعد تقدير حجم التشريد الذي تعرض له السكان نتيجة للقتال.

٨ - ورغم اتفاقي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ بشأن تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان، أتمت حكومة تشاد السودان في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر بدعم الجماعات المتمردة التشادية التي تنفذ عمليات في الجزء الشرقي من البلد.

٩ - أما بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن حالة انعدام الأمن المستمرة في دارفور وتبعاتها دون الإقليمية ما زالت تبعث على القلق الشديد. وقد تم خلال الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في بلدة سام وانجا بمقاطعة كوتو العليا بجمهورية أفريقيا الوسطى نزع سلاح نحو ٨٠ من محاربي تورا بورا (متمرد دارفور) الذين يعتقد أنهم قد قدموا من دارفور. وأسفر القتال الذي وقع مؤخرا في أم دخن، غرب دارفور، عن فرار ٨٦ من السودانيين، من بينهم ٦٧ من مقاتلي حركة العدل والمساواة، إلى بيراو بمقاطعة فاكاغا، وقامت فيما بعد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بنزع سلاحهم.

١٠ - وفي الوقت ذاته، وكما ذكرت في تقرير الأخير الذي قدمته للمجلس في ٥ كانون الأول/ديسمبر (S/2007/697)، اتفقت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والأحزاب المعارضة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر على نص مرسوم رئاسي لإنشاء لجنة تحضيرية للحوار. وإضافة

إلى ذلك، دخلت الحكومة والجيش الشعبي لإعادة الجمهورية والديمقراطية، وهو آخر الجماعات المتمردة المتبقية، في مناقشات لتوقيع اتفاق سلام جديد.

جيم - التطورات المتصلة بالحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

١١ - هناك حاليا ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ دارفوري و ١٨٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في شرق تشاد. وتكررت الأنباء عن وقوع انتهاكات للطابع الإنساني والمدني لمخيمات اللاجئين، بما في ذلك وجود أسلحة ومتمردين داخل المخيمات وحوادثها.

١٢ - وعقب المحاولة التي قامت بها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ جمعية فرنسية تعرف باسم أرش دي زووي (Arche de Zoë) لنقل ١٠٣ أطفال من تشاد، فرضت حكومة تشاد قيودا على سفر العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، مما أدى إلى إعاقة تقديم المساعدة الإنسانية للسكان الضعفاء. وتبذل الأمم المتحدة قصارى جهدها لضمان ألا تمس واقعة الجمعية الفرنسية بمصداقية وكفاءة العمل الإنساني في شرق تشاد. وفي هذا السياق، أصدرت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بيانا أدانت فيه تلك الواقعة، وشددت على ضرورة أن يبدى جميع المعنيين بالأمر من أفراد ومنظمات ومؤسسات الاحترام الكامل للصكوك القانونية الدولية.

١٣ - وفرض تدهور الحالة الأمنية في شرق تشاد قيودا على وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا، كما أوجد شعورا بانعدام الأمن في أوساط السكان التشاديين المتضررين. وبدأت مخيمات اللاجئين في فارشانا وغيريدا وإريبا وغوز بيضا، التي تستضيف فيما بينها نحو ٢١٢ ٠٠٠ لاجئ من دارفور، تعاني من عواقب الحالة المتقلبة. ورغم هذه التحديات، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها التنفيذيون تقديم المساعدة للاجئين والمشردين داخليا. وإضافة إلى ذلك، يجري التخطيط لحالات الطوارئ لضمان استمرار تقديم المساعدات في حال تعرض الحالة الأمنية لمزيد من التدهور.

١٤ - وسيسهم إيفاد نائب لمنسق الشؤون الإنسانية إلى أبيشي في تعزيز تنسيق جهود تقديم الخدمات إلى المشردين داخليا. وقد شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالاشتراك مع السلطات المحلية وجمعية الزعماء التقليديين التشاديين والمنظمات غير الحكومية، في إجراء حوار بين الطوائف لتيسير وضع استراتيجية لعودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم في نهاية المطاف.

١٥ - وبالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، ما زال هناك ٣٠٠ ٠٠٠ من رعايا أفريقيا الوسطى مشردون في مختلف أرجاء المنطقة، منهم ٨٠ ٠٠٠ لاجئ في تشاد والكاميرون

وإقليم دارفور السوداني، و ١٩٧ ٠٠٠ من المشردين داخليا، أغلبهم في الجزء الشمالي الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن الكثير من سكان بيراو الذين هربوا من المنطقة نتيجة للقتال بين اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى قد عادوا إلى البلدة في الجزء الشمالي الشرقي، ويقومون الآن بإعادة بناء مساكنهم.

ثالثا - إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

١٦ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، اتخذت الأمم المتحدة خطوات تمهد للتنفيذ الفعال لولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، بما في ذلك إنشاء الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية.

١٧ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان قد تم نشر ٦٨ من الموظفين الدوليين للبعثة، منهم أفراد من الشرطة وموظفون للاتصال العسكري والشؤون السياسية والدعم. وقد باشر حوالي ٣٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة الذين أوفدوا إلى نجامينا عملية تعيين وانتقاء أفراد الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية.

١٨ - وتعمل البعثة مع حكومة تشاد على تنفيذ التصور المتوخى للشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية. وبالرغم من أن البعثة قد كفلت موافقة الحكومة على عدد من القضايا التقنية، هناك مسائل فنية أخرى تتطلب مزيدا من المناقشة، منها طبيعة العلاقة بين الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية والبعثة.

١٩ - وقد عين الرئيس ديبى مستشاره الخاص للشؤون الدبلوماسية ممثلا خاصا له معنيا بشؤون البعثة وقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأنشأ الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم للقوة الدولية، من أجل تيسير وتنسيق نشر البعثة والقوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي، ولتكون جهة التحاور الوحيدة معهما.

٢٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدمون مولي، بزيارة تشاد يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. والتقى السيد مولي من بين من التقى رئيس الوزراء، نور الدين دلوا كاسيري كوماكويي، الذي أكد أن الرئيس ديبى طلب منه أن يكفل تقديم الحكومة دعما كاملا لنشر البعثة.

٢١ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام حشد جهود الدول الأعضاء والمؤسسات المانحة لدعم إنشاء الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية، أنشأت الأمم المتحدة الصندوق الاستئماني لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وسيقوم الصندوق الاستئماني بدعم أنشطة البعثة، وبخاصة تغطية تكاليف

الشرطة التشادية للحماية الإنسانية. وتشير التقديرات إلى أنه ستكون ثمة حاجة إلى حوالي ٢٣ مليون دولار لدعم تدريب ونشر الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية خلال السنة الأولى من عملها. ومن دواعي سروري بصفة خاصة أن حكومة اليابان (٢,٢ مليون دولار) والترويج (١ مليون دولار) وبلجيكا (٢٥٠.٠٠٠ يورو) والمفوضية الأوروبية (١٠ ملايين يورو) قد أكدت فعلاً التزامها بالمساهمة في الصندوق الاستئماني. وأشكر هذه الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية على دعمها للبعثة، وأدعو الآخرين إلى النظر في المساهمة في الصندوق الاستئماني. وأود التشديد على أنه لا يمكن الشروع في تدريب الشرطة التشادية للحماية الإنسانية كما هو مقرر بدون توافر الأموال بشكل فوري.

٢٢ - وقد أعدت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتشاور مع حكومة تشاد، إطاراً عاماً يقوم من خلاله رجال الدرك الكنديون الذين تدعمهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسليم المهام المتعلقة بحفظ القانون والنظام في مخيمات اللاجئين تدريجياً إلى الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية. وسيتم الانتهاء من هذه العملية بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في انتظار نشر قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٣ - وعملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، أحالت الأمم المتحدة مشروع اتفاق مركز البعثة إلى حكومة تشاد. وتتواصل المناقشات في هذا الشأن وآمل أن يجري إبرام اتفاق مركز البعثة في الوقت المناسب.

٢٤ - وفيما يتعلق بتشكيل قوات شرطة البعثة، كان وقت كتابة التقرير قد تم انتقاء ٧٠ فرداً وإيفاد ٣٢ فرداً إلى نجامينا، من أصل الـ ٣٠٠ فرد من أفراد شرطة الأمم المتحدة المأذون بهم. ولا يزال العدد الإجمالي للمرشحين الذين قدمتهم حتى الآن البلدان المساهمة بأفراد الشرطة غير كافٍ. وقد وجهت الدعوة إلى الدول الأعضاء لتقديم مرشحين إضافيين.

٢٥ - ومن المقرر أن تقوم بعثة تقييم متكاملة مشكّلة من إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وربما المفوضية الأوروبية، بزيارة تشاد في بداية سنة ٢٠٠٨ لاستعراض احتياجات النظم القضائية/القانونية والسجون في شرق تشاد. وسيحدد الفريق المجالات المعنية التي تتطلب مساعدة في مجال سيادة القانون من أجل دعم عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة والشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية فيما يتعلق بحفظ القانون والنظام؛ والنهوض بدور ومهمة الوحدات الاستشارية التابعة للبعثة والمعنية بالقضاء والسجون؛ وتحديد مجالات التعاون والبرمجة المشتركة من أجل تعزيز مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية في شرق تشاد وتقييم

فرص إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات لتنسيق المسائل المتعلقة بسيادة القانون في شرق تشاد. وبناء على طلب من حكومة تشاد، تم، بسبب القتال الدائر في الجزء الشرقي من البلد، تأجيل البعثة التي كان من المقرر في بادئ الأمر أن تسافر إلى تشاد في أوائل كانون الأول/ديسمبر.

٢٦ - ومن بين ضباط الاتصال العسكري التابعين للأمم المتحدة المأذون بهم والبالغ عددهم ٥٠ ضابطاً، سيلتحق ٢٥ ضابطاً بمقر العمل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد التحق رئيس ضباط الاتصال العسكري (عقيد) ونائبه (مقدم) بمقر العمل فعالاً في منطقة البعثة. وسيتم إيفاد ضابط اتصال عسكري أقدم، برتبة مقدم، إلى مقر عمليات قوة الاتحاد الأوروبي في فرنسا بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، كما سيوفد باقي ضباط الاتصال العسكري الثلاثة والعشرين، المؤلفين من أربعة مقدمين وسبعة عشر نقيباً وضابطي صف، إلى مواقع قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى لتيسير التنسيق والاتصال.

٢٧ - وفيما يتعلق بالشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى، ستقيم البعثة وجوداً صغيراً في بانغي، يشترك في المكان مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك للاتصال مع الحكومة ومواصلة تقييم الاحتياجات المحددة اللازمة لدعم السلطات الوطنية والتعامل مع الفئات التي أضعفها امتداد العنف من دارفور.

٢٨ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كانت البعثة قد أنشأت مقرها الأولي في وسط نجامينا وبجواره مرفق للوجستيات. ونقلت المعدات الأساسية جواً من مخزونات الانتشار الاستراتيجي الموجودة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا. وستنقل بقية المعدات بحراً من عدد من المصادر، من بينها مخزونات النشر الاستراتيجي واحتياطي وفائض الأمم المتحدة المتأني من تقليص حجم البعثات وتصفياتها.

٢٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام فريق المخططون التابع للأمم المتحدة بزيارة بروكسل وباريس، لتسليط الضوء على احتياجات الأمم المتحدة ولإرساء علاقات عمل وثيقة بين قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة. وقد طلبت الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم اللوجستي للبعثة في عدة مجالات، منها الطب والغذاء وحصص الإعاشة والوقود والزيوت ومواد التشحيم. وقد وافق الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم اللوجستي في حدود إمكانياته وقدراته، وبلغت المناقشات المتعلقة بهذه القضايا مرحلة متقدمة. وقد أوفدت إدارة الدعم الميداني أخصائياً في التخطيط اللوجستي إلى مقر عمليات قوة الاتحاد الأوروبي في باريس لكفالة إدراج احتياجات البعثة من الدعم في خطة

الدعم الخاصة بالقوة. أما القدرات التي لا تستطيع قوة الاتحاد الأوروبي توفيرها، من قبيل الهندسة العمودية، فيجري السعي إلى تأمينها بشكل مباشر من البلدان المساهمة بقوات في قوات الاتحاد الأوروبي في إطار ترتيبات طلبات التوريد.

رابعاً - إنشاء قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى

٣٠ - أذن مجلس الأمن للاتحاد الأوروبي، بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، بالإسهام في حماية المدنيين المعرضين للخطر، لا سيما اللاجئين والمشردون؛ وتيسير تقديم المعونة الإنسانية، وحرية تنقل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والإسهام في حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشأتها ومعداتنا، وضمان أمن وحرية تنقل موظفيها والأفراد المرتبطين بها.

٣١ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وافق الاتحاد الأوروبي على إجراء مشترك يجري في إطاره نشر عملية عسكرية انتقالية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية. وعين الاتحاد الأوروبي الفريق الأول باتريك ناش (أيرلندا)، ومقره باريس، قائداً للعمليات، والفريق الأول جين - فيليب غاناشيا (فرنسا) قائداً لقوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٢ - وقد تعاون المخططون التابعون للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل وثيق لكفالة أن يجري من خلال إنشاء قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى تلبية الاحتياجات الأمنية للسكان المعرضين للخطر ولموظفي الأمم المتحدة العاملين في المنطقة. وقد تم في هذا الصدد، إيفاد مخططين تابعين للأمم المتحدة إلى مقر عمليات الاتحاد الأوروبي في باريس، للعمل جنباً إلى جنباً مع المخططين التابعين للاتحاد الأوروبي.

٣٣ - وقد واجهت القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى أوجه تأخر غير متوقعة في عملية تشكيل القوة، وهو ما سيؤثر في نهاية الأمر على خطة نشرها في شرق تشاد وشمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى. وإذا استمرت أوجه التأخر هذه أو أدت إلى إعادة النظر في عناصر تمكين قوة الاتحاد الأوروبي، فستتأثر قدرة بعثة الأمم المتحدة على الانتشار. ولذلك فمن الضروري أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتوفير القدرات اللازمة.

٣٤ - وقد شرع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في تبادل الرسائل، وهو ما سيشكل أساساً للترتيبات التقنية المقبلة أو لمذكرة تفاهم. وستوفر هذه الوثائق مزيداً من التفاصيل عن

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في المقر وفي منطقة العملية، كما ستحدد العلاقة بين قائد قوة الاتحاد الأوروبي والممثل الخاص للأمين العام.

خامسا - الآثار المالية

٣٥ - تصل الميزانية التي اقترحتها لإنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والإنفاق عليها للفترة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى ١٩٧,٤ مليون دولار وهي معروضة حاليا على الجمعية العامة للنظر فيها والموافقة عليها.

٣٦ - وفي انتظار اتخاذ الجمعية العامة لقرار يتعلق بتمويل البعثة وتلقي الأنصبة المقررة، يجري تمويل البعثة من سلطة الالتزام بمبلغ ٤٥,٨ مليون دولار التي أذنت بها اللجنة الاستشارية لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٣٧ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٤٧٩,٩ مليون دولار.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٣٨ - ظلت الحالة الأمنية في شرق تشاد متقلبة ويتعذر التنبؤ بها. فقد أدى تجدد العنف إلى تفاقم الخطر الذي يتعرض له السكان المدنيون الذين يعيشون في المنطقة، كما أنه سيزيد من عرقلة العمل الذي تضطلع به جهات المعونة الإنسانية، والمساعدات المطلوبة بشدة التي تقدم إلى السكان المعرضين للخطر.

٣٩ - وبينما يتواصل الإعداد لنشر البعثة وقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، من المهم بنفس القدر أن يتخذ أصحاب المصلحة التشاديون المعنيون الخطوات السياسية اللازمة لتسوية خلافاتهم عن طريق الحوار. وأدعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال القتالية على الفور، وتحديد التزاماتها بإنجاز العملية السياسية التي اتفقت عليها. وأدعو أيضا المجتمع الدولي إلى الوقوف على أهبة الاستعداد لمواصلة مساعدة الشركاء، في تنفيذ هذه الاتفاقات، حسب الاقتضاء.

٤٠ - وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، يسعدني أن أنوه بجهود الحكومة الرامية إلى إنشاء الهياكل اللازمة لكفالة حوار يشمل الجميع. وأدعو المجتمع الدولي إلى المساهمة في هذه الجهود وتوفير الوسائل التقنية والمالية اللازمة، حسب الاقتضاء.

٤١ - والواقع أن النشر المتكامل والمتوازي لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في إطار ولاية واحدة صادرة عن مجلس الأمن يفتح آفاقا جديدة في عمليات حفظ السلام. ومما يسرني على نحو خاص أن أفيد بأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي قد سار بشكل جيد في مراحل التخطيط للبعثتين. ولا يساورني أي شك في أن هذا سيتواصل مع نشر العمليتين في الميدان.

٤٢ - وآمل أن يتمكن الاتحاد الأوروبي قريبا من إيجاد جميع القدرات اللازمة لقوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. فهو إن لم يتمكن من إيجاد المستوى المطلوب من القوات وعناصر التمكين، سيكون لنشر القوة بقدرات محدودة أثر مباشر على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. إذ سيتعذر على البعثة الانتشار في شرق تشاد دون ترتيبات أمنية موثوق بها في الميدان. وفي هذا السياق، أدعو جميع الدول الأعضاء المعنية إلى توفير الاحتياجات اللازمة من القوات لتمكين قوة الاتحاد الأوروبي من الانتشار بالقوة والمصدقية اللازمة.

٤٣ - ولن يؤدي نشر بعثة الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي وحده إلى حل الأزمات التي ابتليت بها هذه المنطقة دون الإقليمية. فمن شأن النشر المتوازي للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإحراز تقدم في محادثات السلام في دارفور أن يساهما أيضا في تحسين الحالة الأمنية في المنطقة. ومن ثم، ستسعى كل من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى كفالة تبادل المعلومات الحيوية بينهما على نحو منظم ومتسق، وإلى إرساء علاقات عمل وثيقة على جميع الأصعدة.

٤٤ - وقد أصدرتُ تعليمات للبعثة بمواصلة التشاور بشكل وثيق مع حكومة تشاد بشأن طرائق إنشاء الشرطة التشادية المعنية بالحماية الإنسانية، وبكفالة أخذ شواغلها في الاعتبار. بيد أن الأمم المتحدة ستظل ملتزمة في ذلك بمبادئ الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية للسياسات العامة القائمة في هذا الصدد، وكذا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧).

٤٥ - وأخيرا، أود الإشادة بالعمل الهام الذي يواصل كل موظفي البعثة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذا فريق الأمم المتحدة القطري وجهات المساعدة الإنسانية، تنفيذه في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إسهاما منهم في إحلال السلام وتحقيق التنمية في هذين البلدين.